



**المؤتمر السنوي الثامن
للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)
الاستهلاك المستدام**

بيروت 16 - 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015

مشروع التوصيات

عقد المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) مؤتمره السنوي الثامن في 16 - 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 في بيروت. بحث المؤتمر التقرير الذي أعده "أفد" حول الاستهلاك المستدام في البلدان العربية، بمشاركة 600 مندوب من 48 دولة، يمثلون 180 مؤسسة من القطاعين العام والخاص والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع العلمي والهيئات المدنية والطلاب والإعلام.

أقر المؤتمر ما توصل إليه تقرير "أفد" من أن اعتماد أنماط ملائمة للاستهلاك شرط لتحقيق الإدارة الرشيدة للموارد بما يساهم في دعم مسار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. وأكد على العلاقة المترابطة بين الطاقة والمياه والغذاء، خاصة مع تعاضم تأثيرات تغير المناخ. ولما كانت زيادة الإنتاج تستنزف الموارد ولا تؤدي وحدها إلى ضمان حصول جميع الناس على حصة عادلة من الموارد، فلا بد من تعديل أنماط الاستهلاك وتعزيز الكفاءة، لأن هذا أقل كلفة على الاقتصاد والبيئة معاً. كما أيد المؤتمر الدعوة إلى تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخدامها وتعميم مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وتحسين كفاءة استهلاك المياه، وتعديل العادات الغذائية بالتحول إلى بدائل أقل استهلاكاً للمياه وأفضل للصحة، كالتخفيف من تناول اللحوم الحمراء وزيادة استهلاك البقول والخضار والسّمك والدجاج.

وإذ رأى المؤتمر أن الدعم غير المتوازن لأسعار الماء والطاقة والغذاء يشجع على أنماط استهلاكية تتسم بالتبذير والهدر، أشاد باتجاه بعض البلدان العربية إلى تغيير هذا النمط، بحيث بدأت ست منها تطبيق إجراءات إصلاحية لنظام دعم الأسعار بما يحقق ترشيد الاستهلاك. ونوه المؤتمر بالدور الذي لعبه "أفد" في هذا التحول، خصوصاً في تقاريره حول المياه والطاقة والأمن الغذائي والاقتصاد الأخضر، التي وضعت في أولويات توصياتها الاستبدال التدريجي للدعم بخدمات وتقديمات اجتماعية ملائمة.

يتطلب تغيير الأنماط الاستهلاكية جهوداً حثيثة في التربية والتوعية، تترافق مع حزمة من السياسات الحكومية واستراتيجيات قطاع الأعمال ومبادرات المجتمع المدني والأكاديمي ووسائل الإعلام. غير أن قبول المستهلكين يبقى الأساس لوضع السياسات موضع التنفيذ. وقد أظهر استطلاع "أفد" للرأي العام في 22 بلداً عربياً أن الجمهور مستعد لقبول تعديلات جذرية في عاداته بما يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك وينعكس إيجاباً على تخفيض الطلب على الطاقة والمياه وتعديل أنماط التغذية، شرط توفير الحوافز والبدائل.

وقد أوصى المؤتمر بمجموعة من الإجراءات التي تساعد البلدان العربية على التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد:

1. الحوكمة الرشيدة: نظام حوكمة يعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، من أجل دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة والتحول إلى اقتصاد أخضر، مع ضمان توزيع منصف وعادل للثروة وإشراك المرأة والشباب ومختلف شرائح المجتمع في عملية صنع القرار.

2. السياسات التكاملية: اعتماد سياسات إنمائية متكاملة، تدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتخضير الاقتصاد كعناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية كافة.

3. الإطار التنظيمي: قوانين وأنظمة تدعم وتشجع الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، مثل مواصفات البناء (codes)، والترخيص للمنتجات الزراعية المستدامة (certification)، وإلصاق التصنيف البيئي وكفاءة الطاقة والمياه على الأدوات المنزلية والصناعية ووسائل النقل (labeling).

4. الحوافز: الاستبدال التدريجي للدعم بخدمات وتقديمات اجتماعية أفضل، لكي تعكس الأسعار الكلفة الحقيقية للموارد، خاصة الطاقة والمياه. وضع حوافز اقتصادية تشجع على التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وإصلاح النظام المالي والضريبي لتحقيق هذا الهدف، مثل فرض ضرائب على الممارسات غير المستدامة بدل فرضها على الإنتاج، واعتماد مبدأ "الملوث يدفع"، بما يعكس الكلفة الحقيقية للموارد الطبيعية.

5. الموارد البشرية: الاستثمار في تنمية الموارد البشرية لإحداث تحوّل نوعي نحو أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة من خلال نظام تعليمي يدمج اعتبارات الاستدامة في جميع التخصصات وينتج عنه خلق محترفين مختصين في مختلف المجالات، بما يدعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة يستخدم الموارد على نحو متعقل وكفوء.

6. التمويل: توجيه مزيد من الموارد المالية نحو خطط وبرامج ونشاطات تنموية مستدامة، على أن تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويجب استعمال أدوات التمويل لتحفيز الطلب المحلي والاستثمارات والممارسات التي تعزز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك الطاقة المتجددة والمنتجات الزراعية المستدامة والسلع والمنتجات ووسائل النقل بما في ذلك النقل العام والسيارات الصديقة للبيئة.

7. **الأبحاث والتطوير:** تخصيص ميزانيات للبحث العلمي والتطوير لا تقل عن 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، والتوجه إلى تطوير تكنولوجيات مبتكرة، خاصة في مجالات تحلية المياه والطاقة المتجددة ومعالجة مياه الصرف الصحي والمدخلات الزراعية ومعدات الري الموفرة للمياه ومكونات البناء الأخضر وغيرها من التقنيات.
8. **المشتريات الحكومية الخضراء:** توجيه الإنفاق على المشتريات الحكومية لتحفيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بإعطاء أفضلية للمنتجات والخدمات الصديقة للبيئة اللازمة للدوائر الحكومية والمدارس والمستشفيات ومختلف إدارات الدولة الأخرى، ونظم النقل والبنية التحتية العامة ومواد البناء والمعدات واللوازم المكتبية وسواها.
9. **التوعية ونشر المعلومات:** استخدام جميع وسائل الإعلام والنشر والتوعية والاتصال الاجتماعي لتعميم الفوائد الناجمة عن أنماط الاستهلاك المستدام، وذلك لإيصال المعلومات الصحيحة إلى مختلف شرائح الشعب بمن فيهم صانعو القرار، والقطاع الخاص، وعامة الناس، ودفع الجمهور إلى اتخاذ القرارات الاستهلاكية الصائبة.